الفصل الخامس

مناقشة نتائج الدراسة

٥,١ التمهيد

يتضمن هذا الفصل تفسير نتائج أسئلة الدّراسة ومناقشتها مع ما توافق منها مع الدراسات السابقة، بعد ما تم التحقق من صحة الفرضيات في الفصل الرابع، إضافةً إلى بيان أهم نتائج الدراسات السابقة وعلاقة المتغيرات فيما بينها، حيث تهدف هذه الدّراسة إلى التعرف على أثر الشراكة الإستراتيجيّة في مواجهة التحدّيات الأمنيّة لشرطة أبوظبي. يتناول الفصل أيضا ملخص النتائج ومساهمات الدراسة.

حيث يقدم هذا الفصل خلاصة النتائج التي تم التوصل إليها في الجانب العملي والنظريّ للدراسة، وقد تم بناء الاستنتاجات في هذه الدّراسة على نتائج التحليلات الإحصائيّة في البحث الكمّي التحليلي والاستقراء الوصفي النظريّ للدّراسات السابقة والأدبيات ذات الصلة بموضوع البحث الحالي. كما تم الاعتماد في الجانب العملي للدراسة على جمع البيانات من خلال توزيع الاستبانة على عينة الدّراسة المختارة من ضبّاط شرطة أبوظبي والعاملين في مجال الشراكة وكذلك منسقي الشركاء من المؤسسات الحكومية والخاصة التي تربطهم علاقة شراكة مع شرطة أبوظبي، أما الجانب النظريّ للدراسة فتضمن مناقشة نتائج الدراسات السابقة، وفيه تم دعم النتائج التي تم الحصول عليها من الجانب العملي للدراسة بنتائج الجانب النظريّ، ومن خلال الربط بين ما توصل له الباحثون في الدراسات السابقة، وما توصل له الباحث في الدّراسة الحالية في الجانب العملي.

إن الهدف الرئيس للدراسة الحالية التعرف على أثر تبني إستراتيجيّة الشراكة لمواجهة التحدّيات الأمنيَة، حيث أظهرت النتائج أن الزيادة في مستوى الشراكة الإستراتيجيّة، الشراكة المعرفيّة، الشراكة المجتمعيّة والشراكة بالموارد سيؤدي إلى زيادة في الكفاءة في مواجهة التحدّيات الأمنيَة، كما أن الشراكة الإستراتيجيّة وأثرها في مواجهة التحدّيات الأمنيَة تؤثر بشكل إيجابي في القدرة على مواجهة التحدّيات الأمنيَة.

إن الهدف من هذا الفصل هو وضع ملخّص للإجابة عن أسئلة الدّراسة من خلال النتائج التي تم التوصل إليها في الجانب النظريّ والعملي، وأيضاً التحقق من العلاقات بين متغيرات الدّراسة (الشراكة الإستراتيجيّة، الشراكة المعرفيّة، الشراكة المجتمعيّة، الشراكة بالموارد، التحدّيات الأمنيَة) من خلال النموذج النظريّ للدراسة الذي تم بناؤه، واختبار الفرضيات الأربعة التي تنص على عدم وجود تأثير إحصائي بين متغيرات الدّراسة، والتحقق من العلاقات السببية بين هذه المتغيرات. وبعد تبويب وتصنيف البيانات التي تم الحصول عليها من الدّراسة الميدانية، ثم تحليلها ودراستها باستخدام أهم الأساليب الإحصائيّة التي تتلائم مع طبيعة البحث والنموذج النظريّ، نستعرض فيما يلي خلاصة النتائج لكل متغير ثم نقدم المقترحات والتوصيات بناء على تلك النتائج.

٥,٢ مناقشة النتائج

٥,٢,١ مناقشة نتائج الفرضية الأولى

افترضت الفرضية الرئيسيّة الأولى أن الشراكة الإستراتيجيّة تؤثر بشكل مباشرة على التحدّيات الأمنيَة " توجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين الشراكة الإستراتيجيّة والتحدّيات الأمنيَة "، وبناء على التحليل الوارد في الفصل الرابع، يتضح أن الشراكة الإستراتيجيّة تؤثر على التحدّيات الأمنيَة بشكل مباشر ومهم إحصائياً، وبهذا تأكد الهدف الرئيس من الدّراسة والذي يتضمن قياس أثر الشراكة

الإستراتيجيّة في مواجهة التحدّيات الأمنيَة لشرطة أبوظبي، ويستخلص الباحث أن الزيادة في مستوى الشراكة الإستراتيجيّة سيؤدي إلى زيادة في الكفاءة في مواجهة التحدّيات الأمنيَة، حيث انه في الشراكة الإستراتيجية يبقى الشركاء مستقلين؛ تقاسم المنافع والمخاطر والسيطرة على الأعمال المشتركة؛ وتقديم مساهمات مستمرة في المجالات الاستراتيجية. في أغلب الأحيان، يتم إنشاؤها عندما تحتاج المؤسسات إلى اكتساب قدرات جديدة ضمن أعمالها الحالية. من ناحية أخرى، تؤدي الشراكات الاستراتيجية إلى وضع سياسات ومعايير مشتركة لتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة وتعزيز الابتكار في مجال الأمن.

وبذلك تتفق النتائج والاستنتاجات المستخلصة في هذه الدراسة مع دراسة الزبيدي (٢٠١٥) التي أظهرت أن الشراكة الإستراتيجية تساعد الأجهزة الأمنية في وضع الخطط الإستراتيجية ومواجهة التحديات الأمنية بفعالية. تتوافق النتائج مع مفهوم الشراكة الإستراتيجية الذي يشير إلى التكامل وتبادل الموارد وتحسين وتطوير الأداء العام. كما جادلت دراسة Haastrup (٢٠١٧) بأنه على الرغم من أنه يبدو أن هناك فهمًا مشتركًا لما يعنيه الأمن في الشراكة استراتيجية، إلا أنه لم يتم استخدام الشراكة الاستراتيجية بشكل كبير لتعزيز هذا الفهم في الممارسة. ونتيجة لذلك، لم يتم تفعيل عنصر السلام والأمن في الشراكة الاستراتيجية بشكل فعال على الرغم من العديد من نقاط الدخول للعمل. ومع ذلك، يختلف هذا عن دراسة Haastrup (٢٠١٧) التي أشارت إلى أن الشراكة الإستراتيجية لم تُستخدم بشكل كبير لتعزيز الفهم والعمل في مجال الأمن. يمكن أن يكون هذا الاختلاف ناتجًا عن السياق الخاص بهذه الدراسة والتركيز الأكبر على قياس تأثير الشراكة الإستراتيجية على التحديات الأمنية في قيادة شرطة أبوظبي.

٥,٢,٢ مناقشة نتائج الفرضية الثانية

تبحث الفرضية الثانية أثر الشراكة المعرفيّة على مواجهة التحدّيات وتنص الفرضية الثانية على ما يلي "توجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين الشراكة المعرفيّة والقدرة على مواجهة التحدّيات الأمنيَة"، كما افترضت هذه الدّراسة أن لأبعاد الشراكة المعرفيّة المتمثلة بالتدريب والإبداع والابتكار ويظهر لهما أثر إحصائي مهم على الأمن، وبذلك تقبل الفرضية المتعلقة بالعلاقة بين الإبداع والابتكار مع مواجهة التحدّيات الأمنيَة.

وبناء على التحليل الوارد في الفصل السابق، يتضح أن الشراكة المعرفيّة له أثر إحصائي مهم على مواجهة التحدّيات الأمنيّة؛ وبهذا تأكد الهدف الثاني من أهداف الدّراسة والذي يتضمن قياس أثر الشراكة المعرفيّة في مواجهة التحدّيات الأمنيَة، ويستخلص الباحث أن الزيادة في مستوى الشراكة المعرفيّة له أثر موجب على زيادة مستوى مواجهة التحدّيات الأمنيَة. وبالتالي من الواضح أن شراكة المعرفة والتعاون هما أداتان مهمتان لمواجهة تحديات الأمن الحالية بنجاح، ونظرًا لأن العالم أصبح أكثر ترابطًا وتصبح التهديدات أكثر تعقيدًا، يجب على البلدان والمنظمات أن تتعاون بشكل متزايد للتخفيف بشكل فعال من المخاطر الأمنية. كما يتضح أهمية الشراكة المعرفية والتعاون، لأنها توفر نهجًا استباقيًا للأمن وفرصة للكشف عن الاتجاهات الناشئة والتكيف مع التحديات الجديدة، ومن خلال هذه الشراكات ستكون الدول والمنظمات أفضل تجهيزًا لتحديد ومنع وتخفيف تأثير التهديدات الأمنية.

وقد دعمت دراسة روزيليا (٢٠١٨) هذه النتائج، حيث اشارت لإمكانية المسؤولين في تحسين وتعديل العقود والهياكل والعمليات والروتين، بالإضافة إلى بناء آليات الدعم والحوافز لضمان الفعالية في نقل المعرفة في الشراكات. وبالتالي أوصت بضرورة البحث والتركيز على اتجاهات للبحث في المستقبل حول العوامل المتمثلة بالمعرفة وتحديد الشراكات بين المنظمات المتشاركة. كما اشارت دراسة Yilmaz, &

Changming (2020)الى أن الشراكة الاستراتيجية تهدف التعاون إلى تعزيز التنمية في المنطقة من خلال تحفيز البنية التحتية والاتصال والابتكار، بالاضافة إلى خلق وجود إقليمي أكثر مؤسسية وتناغمًا من خلال نهج تحريك الإقتصاد للأمن لمواجهة تهديدات مثل التطرف والانفصالية والإرهاب. حيث توضح هذه النتائج أن زيادة مستوى الشراكة المعرفية لها أثر إيجابي على زيادة مستوى مواجهة التحديات الأمنية. يمكن اعتبار الشراكة المعرفية والتعاون كأدوات أساسية لمواجهة التحديات الأمنية الحالية بفعالية. تصبح أهمية الشراكة المعرفية والتعاون واضحة، حيث تساهم في توفير نهج استباقي للأمن والكشف عن الاتجاهات الناشئة والتكيف مع التحديات الجديدة.

٥,٢,٣ مناقشة نتائج الفرضية الثالثة

افترضت الفرضية الثالثة أن الشراكة المجتمعيّة لها أثر إحصائي مهم على مواجهة التحدّيات الأمنيَة، ونصت الفرضية على ما يلي "توجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين الشراكة المجتمعيّة والقدرة على مواجهة التحدّيات الأمنيّة" وأظهرت النتائج صحة الفرضية، كما أفادت الفرضية الفرعية الأولى والثانية بوجود علاقة ذات أثر إحصائي مهم بين التعاون والتفاهم من جهة والأمن من جهة أخرى.

وبناء على التحليل الوارد في الفصل الرابع، يتضح ويستنتج من ذلك أن الزيادة في مستوى الشراكة المجتمعيّة لها أثر موجب ومباشر على القدرة على مواجهة التحدّيات الأمنيَة وبهذا يتأكد الهدف الثالث من أهداف الدّراسة. تعزز الشراكة المعرفية التواصل والثقة بين المنظمات وأصحاب المصلحة الآخرين وذلك من خلال التواصل المنتظم، حيث يمكن للشركاء إنشاء علاقات قوية مبنية على الثقة، وتحقيق الأهداف المشتركة، كما يبني التواصل الجيد إحساسًا بالشفافية والمساءلة، ويعزز الاستجابة الفعالة للحوادث الأمنية، ويسهل العمل في الوقت المناسب.

وبذلك تتفق الدّراسة مع القيق (٢٠١٥) والتي أشارت نتائجها إلى وجود رغبة وتوجه إيجابي لدى الأفراد نحو المشاركة المجتمعيّة وإدراكهم لأهميّة الدور الذي يقومون به في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع المحلي. كما وتتفق الدّراسة مع دراسة عبد المحسن (٢٠٠٧) التي تمت للتعرف على مفهوم الشراكة المجتمعيّة بين الأجهزة ومؤسسات المجتمع المختلفة وتحديد أهميتها، وقد توصلت الدّراسة إلى أن موضوع الشراكة مكنة مجمع صيدال من تطوير رقم الأعمال، حجم المبيعات، الإنتاجية الكلية للعوامل، رحبية المجمع، ولمحافظة على الحصة السوقية العالمية ولهذا يمكن القول إن الشراكة أدت إلى رفع القدرة التنافسيّة لمجمع صيدال، إضافة إلى الدور الإيجابي للشراكة المجتمعيّة في تعزيز الأمن في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة. كما وتتفق الدّراسة مع دراسة الحربي (٢٠٠٤) التي تناولت مدى فاعلية المجتمع مع المؤسسات الأمنيَة للوقاية من الجريمة، وأوضحت نتائجها الأهميّة الكبيرة لمساعدة الدور الاجتماعي على زيادة فاعلية جهود رجال الأمن عند أداء مهامهم، وكذلك مدى تجاوب المجتمع لتنفيذ القرارات التي تحقق الأمن.

يتضح أن زيادة مستوى الشراكة المجتمعية لها أثر موجب ومباشر على القدرة على مواجهة التحديات الأمنية. حيث أن تعزز الشراكة المجتمعية التواصل والثقة بين المنظمات وأصحاب المصلحة الآخرين من خلال التواصل المنتظم، وهذا يمكن للشركاء إنشاء علاقات قوية مبنية على الثقة، وتحقيق الأهداف المشتركة. يساعد التواصل الجيد على بناء الشفافية والمساءلة، ويعزز الاستجابة الفعالة للحوادث الأمنية، ويسهل العمل في الوقت المناسب. ومنه، يمكن القول إن تعزيز وتعميق الشراكة المجتمعية يعتبر أمرًا أساسيًا لتحسين الأمن والاستجابة الفعالة للتحديات الأمنية. يتعين على الحكومات والمنظمات الاستثمار في تطوير هذه الشراكات وتعزيز التواصل والتفاهم بين مختلف الفاعلين في المجتمع لتحقيق أهداف مشتركة في مجال الأمن.

٥,٢,٤ مناقشة نتائج الفرضية الرابعة

تقول الفرضية الرابعة أن الشراكة بالموارد له أثر إيجابي مهم إحصائياً على القدرة على مواجهة التحدّيات الأمنيَة، وتنص الفرضية على ما يلي"توجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين الشراكة بالموارد القدرة على مواجهة التحدّيات الأمنيَة"، وتشير النتائج إلى صحة الفرضية وقبول أهميتها إحصائياً، وهذا يشير إلى أن الزيادة في الشراكة بالموارد تؤدي إلى زيادة في القدرة على مواجهة التحدّيات الأمنيَة. كما تشير الفرضية الفرعية الأولى والثانية إلى وجود أثر إحصائي ذو دلالة بين أثر الشراكة بالموارد البشريّة والشراكة بالموارد الماليةفي موجهة التحدّيات الأمنيَة.

وبناء على التحليل الوارد في الفصل الرابع، يتضح أن الشراكة بالموارد له أثر إحصائي مهم على مواجهة التحدّيات الأمنيَة؛ وبهذا تأكد الهدف الثاني من أهداف الدّراسة والذي يتضمن قياس أثر الشراكة بالموارد في مواجهة التحدّيات الأمنيَة، ويستخلص الباحث أن الزيادة في الشراكة بالموارد تؤدي إلى زيادة في القدرة على مواجهة التحدّيات الأمنيَة. حيث يكمن مفتاح مواجهة التحديات الأمنية بنجاح في الشراكة الفعالة بين الموارد البشرية والموارد المالية، فالموارد البشرية هي المسؤولة عن تطوير وتنفيذ السياسات والإجراءات الأمنية، بينما توفر الموارد المالية التمويل والموارد اللازمة لتنفيذ هذه السياسات والإجراءات.

وبذلك تتفق الدّراسة مع أبحاث سابقة التي أكدت أن التحالفات الاستراتيجية وتبادل الموارد تلعب دورًا هامًا في تحقيق مزايا تنافسية وتعزيز الريادة للمنظمات. يشير ذلك إلى أن الشراكات تساهم في تحسين أداء المؤسسات وتعزيز قدرتها على التعامل مع التحديات بشكل فعال، كدراسة جيجي (٢٠١٤) والتي أكدت على أن أهم الدوافع لإقامة التحالفات الإستراتيجيّة بين الشركات هي تبادل الموارد والوصول لموارد جديدة وتحقيق مزايا تنافسية إضافية، وتقاسم التكاليف والمخاطر، والتحسين

والتطوير من وضع الشركة، كما وتتفق مع دراسة دلوفان (٢٠١٤) التي توصّلت نتائجها إلى أن لأنماط التحالفات الإستراتيجيّة دور في تعزيز التوجّه الريادي وأوصت بضرورة الاهتمام بتلك الأنماط التي من شأنّها تعزز الريادية للمنظمة. كما أكدت دراسة الهسي (٢٠١٥) على أن أهم الدوافع لإقامة التحالفات الإستراتيجيّة بين الشركات هي تبادل الموارد والوصول لموارد جديدة وتحقيق مزايا تنافسية إضافية، وتقاسم التكاليف والمخاطر، والتحسين والتطوير من وضع الشركة. مما يشير إلى أن الزيادة في الشراكة بالموارد تؤدي إلى زيادة في القدرة على مواجهة التحديات الأمنية. يمكن القول إن مفتاح مواجهة التحديات الأمنية بنجاح يكمن في الشراكة الفعالة بين الموارد البشرية والموارد المالية.

٥,٢,٥ مناقشة نتائج الفرضية الخامسة

نصت الفرضية الرئيسية الخامسة على وجود دور وسيط للعولمة بين الشراكة الاستراتيجية والتحديات الأمنية، وهذا يشير الى ان الفرضية مهمة احصائياً وان العولمة قد عملت دور وسيط شرطي بين الشراكة الاستراتيجية والامن. لذلك فان الفرضية الرئيسية الخامسة مقبولة. وقد تم رفض الفرضية الفرعية الأولى بانه يوجد تأثير للعولمة كوسيط للعلاقة القائمة بين الشراكة المعرفية والتحديات الأمنية. بينما تم تقبل الفرضية الفرعية الثانية بانه يوجد تأثير للعولمة كوسيط للعلاقة القائمة بين الشراكة المجتمعية والتحديات الأمنية ويمكن استنتاج ان العولمة لها دور وسيط شرطي بين الشراكة المجتمعية والامن. كما تشير الفرضية الفرعية الثالثة الى وجود علاقة إحصائية مهمة للعولمة كوسيط بين الشراكة بالموارد والامن، وهذا يؤكد على وجود علاقة مهمة احصائياً لعولمة كعامل وسيط شرطي بين الشراكة بالموارد والامن.

يمكن ملاحظة الدور الوسيط للعولمة في الشراكات الاستراتيجية والتحديات الأمنية من خلال جوانب مختلفة، مثل الترابط بين الدول، وتبادل المعلومات والاتصال، وتشكيل التحالفات، حيث يساعد هذا الترابط على تسهيل التعاون في الأمور المتعلقة بالأمن، مع خلق نقاط ضعف محتملة تتطلب تعاونًا

بين المؤسسات الأمنية والمجتمع للتخفيف من المخاطر والحفاظ على السلام. وبالتالي فان العلاقة بين الشراكات الاستراتيجية والتحديات الأمنية معقدة ومتعددة الأوجه، ففي حين أن الشراكات الإستراتيجية يمكن أن تساعد في التخفيف من التحديات الأمنية من خلال تعزيز التعاون بين المنظمات المعنية، فقد خلقت العولمة تحديات أمنية جديدة يمكن أن تقوض هذه الشراكات. ومع ذلك، يمكن للعولمة أيضًا أن تلعب دورًا وسيطًا من خلال تسهيل تكوين شراكات استراتيجية مع معالجة التحديات الأمنية التي تنشأ عن زيادة الاعتماد المتبادل بين الجهات الحكومية والمؤسسات الخاصة.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة الأحول والدسوقي (٢٠١٨) التي افادت بغياب النصوص القانونية وآليات الضبط الاجتماعي الرسمي والمتعلقة بمكافحة الجرائم على الصعيدين الدولي والمحلي والتي تعود أسباب ظهورها للعولمة وشبكات الإنترنت ووسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي. كما أفادت دراسة بوشوشة ومدوني (٢٠٢١) أن العولمة الثقافية تؤثر على الأمن المجتمعي عبر أسلوب التنميط الثقافي للقيم، لتكون النتيجة تهديد تماسك الوحدة الوطنية، زيادة الانقسامات الثقافية والسياسية داخل المجتمع. وبحسب دراسة شينار وبولحبال (٢٠٢٠)، أن التنشئة الاجتماعية قد تأثرت بشكل أو بآخر بإرهاصات العولمة الثقافية، حيث أصبحت أساليب التنشئة الإجتماعية لا تجدي نفعا في ظل العولمة الثقافية. بينما اشارت دراسة Cameron et al. (٢٠٢٠) أن الأمن الثقافي على المستوى الفردي مرتبط بشكل إيجابي بالمواقف تجاه العولمة في البلدان ذات المستويات الأعلى من التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولكنه مرتبط بشكل سلبي بتلك المواقف في الدول الأقل نموًا. بينما توصلت دراسة الجاف وقادر (٢٠١٧) ان العولمة حقيقة حتمية تخضع الجميع لقوانينها الجديدة التي تفرضها تقدم مسار العولمة على الجماعات والمجتمعات كافة، ومن الضروري التعامل معها من الداخل والانخراط في الصيرورة العولمية بشرط بلورة استراتيجية متميّزة للقومية للاستفادة من امكانياتها. كما ان العولمة ظاهرة حتمية، وعلى الجميع الاستعداد للتعامل

معها لكسب المفيد وتجنب السيئ، بدلاً من الرفض والمقاطعة التي ستضع المجتمع والنظم السياسية خارج مسار تطور الحضارة العالمية.

تؤكد الفرضية الرئيسية الخامسة على أن العولمة تؤثر بشكل محوري على الشراكات الاستراتيجية والتحديات الأمنية. يمكن أن يكون فهم هذه التأثيرات أساسيًا لتطوير استراتيجيات أمنية فعالة تأخذ في اعتبارها تأثيرات العولمة في السياق العالمي؛ حيث أن العولمة تؤثر بشكل مباشر على الشراكات الاستراتيجية والتحديات الأمنية من خلال تسهيل التواصل وتبادل المعلومات بين الدول والمؤسسات عبر الحدود. تساهم هذه الشراكات في معالجة التحديات الأمنية المشتركة، مثل الإرهاب الدولي والتهديدات البيئية والجريمة العابرة للحدود.

كما تعمل العولمة كوسيطًا فعالًا بين الشراكة والتحديات الأمنية. يمكن للعولمة أن تسهم في تشكيل هياكل وآليات تعزز الشراكات الاستراتيجية وتسهم في تحسين الأمن الدولي. حيث أن تأثيرات العولمة متعددة ومعقدة، حيث يمكن للعولمة أن تسهم في زيادة التعاون والتفاهم بين الأطراف المعنية بالشراكات الاستراتيجية، لكنها في الوقت نفسه قد تؤدي إلى زيادة التحديات الأمنية مثل الجريمة الدولية والتهديدات السيبرانية. فهي تتعدى البُعد الأمني لتشمل الجوانب الثقافية والاجتماعية، مما يؤثر في التحديات الأمنية. يمكن للتغيرات في القيم والسلوكيات والتوجهات الاجتماعية بسبب العولمة أن تلعب دورًا في أمن الدول والمجتمعات.

٥,٣ تلخيص ومناقشة النتائج

٥,٣,١ ملخّص النتائج الوصفية الخاصة بالعامل المستقل (الشراكة الإستراتيجيّة)

يعتبر محور الشراكة الإستراتيجيّة المتغير المستقل، حيث جاء مستوى الشراكة الإستراتيجيّة بتقييم متوسط قد بلغ ٤,٤٦ وهذا يشير إلى أن الوعي بين المستجيبين عالي فيما يتعلق بالشراكة الإستراتيجيّة.

٥,٣,٢ ملخّص النتائج الوصفية الخاصة بالعامل التابع (التحدّيات الأمنيَة)

جاء مستوى التحدّيات الأمنيَة فقد بلغ الوسط الحسابي للتحدّيات الأمنيَة 4.26وهذا يشير إلى أن التحدّيات الأمنيَة التي تواجه الأجهزة الأمنيَة في أبوظبي عالية.

وختاما يتضح أن هناك مجموعة من النتائج يمكن استخلاصها في ضوء النتائج السابقة للمتغيرات المدروسة تتمثل فيما يلي:

١. أن الزيادة في مستوى الشراكة الإستراتيجيّة سيؤدي إلى زيادة في الكفاءة في مواجهة التحدّيات الأمنيَة.

٢. الزيادة في مستوى الشراكة المعرفيّة له أثر موجب على زيادة مستوى مواجهة التحدّيات الأمنيَة.

٣. الزيادة في مستوى الشراكة المجتمعيّة لها أثر موجب ومباشر على القدرة على مواجهة التحدّيات الأمنيَة.

٤. الزيادة في الشراكة بالموارد تؤدي إلى زيادة في القدرة على مواجهة التحدّيات الأمنيَة.

٥. الشراكة الإستراتيجيّة وأثرها في مواجهة التحدّيات الأمنيَة تؤثر بشكل إيجابي في القدرة على مواجهة التحدّيات الأمنيَة.

٥,٣,٣ الشراكة الإستراتيجيّة

تشير الدّراسة هنا إلى أهميّة الشراكة الإستراتيجيّة في مواجهة التحدّيات الأمنيَة لكي تتوافق مع أهدافها المرجوة، حيث هدفت الدّراسة إلى قياس أثر الشراكة الإستراتيجيّة في مواجهة التحدّيات الأمنيَة لشرطة أبوظبي. وقد أظهرت النتائج التي توصلت لها الدّراسة من خلال الجانب النظريّ ومناقشة نتائج الدراسات السابقة أن الزيادة في مستوى الشراكة الإستراتيجيّة سيؤدي إلى زيادة في الكفاءة في مواجهة التحدّيات الأمنيَة، وقد توصلت دراسة الزبيدي (٢٠١٥) إلى أن الشراكة الإستراتيجيّة تساعد الأجهزة

الأمنيَة في وضع الخطط الإستراتيجيّة والتنبؤ بالأزمات الأمنيَة ووضع السيناريوهات وأساليب مواجهتها. أي أن الشراكة الإستراتيجيّة تساهم في مواجهة التحدّيات الأمنيَة لشرطة أبوظبي، وعليه لا بد من توجيه العمل الشرطي نحو الشراكة الإستراتيجيّة لخدمة المجتمع في تحقيق مشاركة أفراد المجتمع مع الشرطة. ومن أجل التحقق من ذلك افترضت الدّراسة أنه لا يوجود علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين الشراكة الإستراتيجيّة والتحدّيات الأمنيَة.

وقد أظهر الجانب العملي للدراسة أن الشراكة الإستراتيجيّة تتألف من عدة فقرات تم قياسها من خلال التحليلات الإحصائيّة وعليه تم نفي الفرضية؛ فالشراكة الإستراتيجيّة تؤثر بشكل إيجابي على التحدّيات الأمنيَة التي تواجه شرطة أبوظبي.

٥,٣,٤ الشراكة المعرفيّة

هدفت الدّراسة إلى قياس أثر الشراكة المعرفيّة في مواجهة التحدّيات الأمنيَة لشرطة أبوظبي، وقد أظهرت النتائج التي توصلت لها الدّراسة من خلال الجانب النظريّ ومناقشة نتائج الدراسات السابقة تبين وجود علاقة طردية بين الشراكة المعرفيّة ومواجهة التحدّيات الأمنيَة، أي أن زيادة مستوى تطبيق الشراكة المعرفيّة سوف يؤدي إلى زيادة في مواجهة التحدّيات الأمنيَة. ومن أجل التحقق من ذلك افترضت الدّراسة أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للشراكة المعرفيّة لمواجهة التحدّيات الأمنيَة لشرطة أبوظبي.

وقد أظهر الجانب العملي للدراسة أن الشراكة المعرفيّة يتألف من عدة فقرات ومن خلال التحليلات الإحصائيّة تم نفي الفرضية؛ وعليه فإن الشراكة المعرفيّة يؤثر إيجابياً في مواجهة التحدّيات الأمنيَة وأن زيادة مستوى تطبيق الشراكة المعرفيّة بشكل فعال سوف يؤدي بالمقابل إلى زيادة في مواجهة التحدّيات الأمنيَة لشرطة أبوظبي.

٥,٣,٥ الشراكة المجتمعيّة

هدفت الدّراسة إلى قياس أثر الشراكة المجتمعيّة في مواجهة التحدّيات الأمنيَة لشرطة أبوظبي، حيث افترضت الدّراسة أن الشراكة المجتمعيّة تؤثر على مواجهة التحدّيات الأمنيَة، وقد أظهرت النتائج التي توصل لها الباحث من خلال الجانب النظريّ ومناقشة نتائج الدراسات السابقة أن الشراكة المجتمعيّة تزيد من مواجهة التحدّيات الأمنيَة لشرطة أبوظبي. ومن أجل التحقق من ذلك افترضت الدّراسة أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للشراكة بالموارد لمواجهة التحدّيات الأمنيَة لشرطة أبوظبي.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة التي بحثت في الشراكة المجتمعيّة، حيث اتفق الباحثون على أن تطبيق الشراكة المجتمعيّة يساهم في الحد من التحدّيات الأمنيَة، وبذلك تتفق الدّراسة مع دراسة القيق (٢٠١٥) والتي أشارت نتائجها إلى وجود رغبة وتوجه إيجابي لدى الأفراد نحو المشاركة المجتمعيّة وإدراكهم لأهميّة الدور الذي يقومون به في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع المحلي. كما وتتفق الدّراسة مع دراسة عبد المحسن (٢٠٠٧) التي تمت للتعرف على مفهوم الشراكة المجتمعيّة بين الأجهزة ومؤسسات المجتمع المختلفة وتحديد أهميتها، وقد توصلت الدّراسة إلى أن موضوع الشراكة مكنة مجمع صيدال من تطوير رقم الأعمال، حجم المبيعات، الإنتاجية الكلية للعوامل، رحبية المجمع، ولمحافظة على الحصة السوقية العالمية ولهذا يمكن القول إن الشراكة أدت إلى رفع القدرة التنافسيّة لمجمع صيدال، إضافة إلى الدور الإيجابي للشراكة المجتمعيّة في تعزيز الأمن في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة. كما وتتفق الدّراسة مع دراسة الحربي (٢٠٠٤) التي تناولت مدى فاعلية المجتمع مع المؤسسات الأمنيَة للوقاية من الجريمة، وأوضحت نتائجها الأهميّة الكبيرة لمساعدة الدور الاجتماعي على زيادة فاعلية جهود رجال الأمن عند أداء مهامهم، وكذلك مدى تجاوب المجتمع لتنفيذ القرارات التي تحقق الأمن.

وقد بينت النتائج العمليّة من خلال التحليلات الوصفية أن مستوى الشراكة المعرفيّة عالي وأن الوسط الحسابي للبنود للأبعاد التدريب والإبداع والابتكار عالياً أيضاً، وتؤكد الدّراسة من خلال قراءة النتائج العمليّة أن الشراكة المجتمعيّة تؤثر على شرطة أبوظبي.

٥,٣,٦ الشراكة بالموارد

هدفت الدّراسة إلى قياس تأثير الشراكة بالموارد على التحدّيات الأمنيَة، وقد أظهرت النتائج التي توصلت لها الدّراسة من خلال الجانب النظريّ ومناقشة نتائج الدراسات السابقة تبين وجود علاقة بين الشراكة بالموارد والتحدّيات الأمنيَة، أي أن زيادة مستوى تطبيق الشراكة بالموارد سوف يؤدي إلى زيادة مواجهة التحدّيات الأمنيَة.

وقد توصلت دراسة جيجي (٢٠١٤) إلى أن أهم الدوافع لإقامة التحالفات الإستراتيجيّة بين الشركات هي تبادل الموارد والوصول لموارد جديدة وتحقيق مزايا تنافسية إضافية، وتقاسم التكاليف والمخاطر، والتحسين والتطوير من وضع الشركة، كما كشفت دراسة دلوفان (٢٠١٤) إلى أن لأنماط التحالفات الإستراتيجيّة دور في تعزيز التوجّه الريادي.

ومن أجل التحقق من ذلك افترضت الدّراسة أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للشراكة بالموارد لمواجهة التحدّيات الأمنيَة لشرطة أبوظبي. وقد أظهر الجانب العملي للدراسة أن الشراكة بالموارد تتألف من عدة فقرات تقيسه ومن خلال التحليلات الإحصائيّة تم نفي الفرضية؛ وعليه فإن الشراكة بالموارد تؤثر إيجابياً في مواجهة التحدّيات الأمنيَة لشرطة أبوظبي، وأن زيادة مستوى تطبيق الشراكة المعرفيّة يؤثر بشكل فعال على مواجهة التحدّيات الأمنيَة لشرطة أبوظبي.

٥,٤ المساهمات المترتبة على الدّراسة

٥,٤,١ الآثار والمساهمات النظريّة

فيما يتعلق بالآثار المترتبة على المساهمات النظريّة، أضافت هذه الدّراسة المساهمات التالية: أولاً تمكنت الدّراسة من صياغة نموذج للشراكة الإستراتيجيّة ومواجهة التحدّيات الأمنيَة. في حين كانت المساهمة الثانية بقياس قدرة شرطة أبوظبي على تطبيق الشراكة الإستراتيجيّة، ودورها في مواجهة التحدّيات الأمنيَة. وثالثاً تم وضع إطار مفاهيمي ينطوي على الشراكة الإستراتيجيّة وأثرها في مواجهة التحدّيات الأمنيَة لشرطة أبوظبي.

وبالرغم من أن الإطار النظريّ كان متفاوت في تطبيق الشراكة الإستراتيجيّة، إلا أن مساهمة هذه الدّراسة في تحليل وتفسير العلاقات التي تكونت أثرت بالفعل وأكسبتها عمقاً. كماساهمت هذه الدّراسة في الأدبيات وفي تكوين مجموعة المعرفة بتطبيق الشراكة الإستراتيجيّة، حيث أن الدراسات التي حققت تطبيق هذه الشراكة في البلدان النامية بشكل عام، ومنطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص قليلة. كما ساهمت هذه الدّراسة في الأدبيات من خلال فحص أثر الشراكة الإستراتيجيّة في مواجهة التحدّيات الأمنيَة لشرطة أبوظبي.

حيث أكدت هذه الدّراسة على أهميّة تطبيق الشراكة الإستراتيجيّة بشكل عام، وقامت بسد الثغرات الموجودة في الأدبيات من خلال التحقيق في أثر الشراكة المجتمعيّة في مواجهة التحدّيات الأمنيَة لشرطة أبوظبي، من خلال الأدوات الإحصائيّة مثل SPSS وبرنامج AMOS والتغلب على عدم كفاية الدّراسات السابقة فيما يتعلق بالأدوات المستخدمة.

٥,٤,٢ الآثار والمساهمات العمليّة

تؤكد هذه الدّراسة أن العديد من الدراسات السابقة ناقشت أثر الشراكة الإستراتيجيّة في مواجهة التحدّيات الأمنيَة، والعلاقات التي تم تطبيقها في العديد من المنظمات العامّة والخاصة بهدف تطوير هذا النموذج من أجل الوصول إلى مواجهة للتحدّيات الأمنيَة بمستوى عالٍ، والحصول على نتائج أفضل من خلال تطبيق الشراكة المجتمعيّة، ولكن جميع الدراسات السابقة في حدود علم الباحث لم تطور هذا النموذج بدراسة أثر الشراكة الإستراتيجيّة على نتائج مواجهة التحدّيات الأمنيَة التي تم دراستها؛ حيث لم يتطرق الباحثون إلى هذه النقطة الأساسيّة، وهو ما تم مناقشته وتحليله بشكل مفصل في هذه الدّراسة.

كما يوجد عدة آثار عملية مهمّة لشرطة أبوظبي، التأثير الأول المهم هو تأثير تطبيق الشراكة الإستراتيجيّة، حيث وجدت هذه الدّراسة أن تطبيق الشراكة الإستراتيجيّة يساهم في مواجهة التحدّيات الأمنيَة لشرطة أبوظبي. لذلك، يُنصح بأن تطبق شرطة أبوظبي الشراكة الإستراتيجيّةبشكل فعال، حيث تبين من نتائج التحليل أن معامل المسار القياسي إيجابي بين تطبيق الشراكة الإستراتيجيّة ومواجهة التحدّيات الأمنيَة، وهو ما تم افتراضه في هذه الدّراسة، وقد تم إثباته من خلال نمذجة المعادلة الهيكلية، لذلك يتضح التركيز على أهميّة تطبيق الشراكة الإستراتيجيّة لشرطة أبوظبي.

٥,٤,٣ الآثار والمساهمات المترتبة على المنهجيّة

تساهم هذه الدّراسة المدعومة بالأدبيات التي تدرس مجال الشراكة الإستراتيجيّة، والتي تسعى لتطويرها بطرق علمية حديثة من خلال استخدام التحليلات الإحصائيّة المتقدمة التي استخدامها محدود في البيئات العربيّة عن طريق تطبيق النمذجة البنائية الهيكلية بواسطة برنامج آموس (AMOS)، وذلك للتحقق من العلاقات المباشرة وغير المباشرة، بالإضافة إلى ذلك استخدام الباحث تقنيات الحزمة

الإحصائيّة SPSS، وعليه فإن هذا الطرح يمكن أن يساعد على الحد من مناقشات الأدلة التجريبية، والتوصل لفهم أكثر لأهميّة العلاقة المتبادلة.

٥,٥ معيقات الدّراسة

واجهت الدّراسة العديد من الصعوبات والمعيقات التي أهمها: فيما يتعلق بالصعوبات النظريّة المترتبة على هذه الدّراسة، منها ما يتعلق بتوزيع الاستبيان وجمع البيانات، فكان عدم جدية من بعض أفراد العينة في الإجابة عن أسئلة الاستبانة، والذي كان سبباً في تأخر التحليلات اللازمة، كذلك حداثة التحليلية المستخدمة مما تطلب وقتاً وجهداً لدراستها، حيث ترتب على استخدام التحليل بالمعادلة البنائية الهيكلية وقت وجهد إضافي؛ كون البرنامج الذي يحلل هذا النوع من النماذج حديث نسبياً، وقلة وجود الأبحاث وندرة الدراسات والمصادر التي تناولت جوانبه باللغة العربيّة تحديداً.

٥,٦ الاستنتاجات

بحثت الدّراسة في أثر تطبيق الشراكة الإستراتيجيّة في مواجهة التحدّيات الأمنيَة لشرطة أبوظبي، واستنتج الباحث أن هناك علاقة إيجابية مباشرة لتطبيق الشراكة الإستراتيجيّة لمواجهة التحدّيات الأمنيَة لشرطة أبوظبي، والذي يتطلب من شرطة أبوظبي بأن تولي الشراكة الإستراتيجيّة بأبعادها أهميّة كبيرة.

وبعد الاطلاع على مستوى الدلالة الإحصائيّة للمتغيرات المدروسة، اتضح أن جميع فرضيات الدّراسة قد تم نفي صحتها، حيث أنه يوجد أثر دال إحصائياً للممارسات لمستوى الشراكة الإستراتيجيّة والشراكة المجتمعيّة والشراكة المعرفيّة والشراكة بالموارد لمواجهة التحدّيات الأمنيَة.

وكذلك هنالك دور وسيط للعولمة بين الشراكة الاستراتيجية والتحديات الأمنية، ولا يوجد تأثير للعولمة كوسيط للعلاقة القائمة بين الشراكة المعرفية والتحديات الأمنية أي أن العولمة لها دور وسيط شرطي بين الشراكة المجتمعية والامن.

٥,٧ التوصيات

يمكن أن تساهم في توضيح دور وأهمية الشراكة الإستراتيجية في تحقيق الأهداف الأمنية في ظل التحديات المعاصرة والمستقبلية. وفي ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة، يقترح الباحث عدة توصيات كالآتي:

١. ينبغي على مؤسسة قيادة شرطة أبوظبي والجهات ذات العلاقة تعزيز استخدام إستراتيجية الشراكة الاستراتيجية كأداة رئيسية في مواجهة التحديات الأمنية، وتعزيز هذه الشراكات مع المؤسسات الحكومية والخاصة.

٢. يجب تعزيز الشراكة المجتمعية والمعرفية بشكل مستدام. يمكن تنظيم ورش عمل وبرامج تدريبية تهدف إلى تعزيز التفاهم وتبادل المعرفة بين مختلف الجهات المعنية بالأمن والسلامة.

٣. يمكن تطوير آليات وأدوات تشجع على مشاركة الموارد بين مختلف الشركاء في مجال الأمن. يمكن أن تتضمن هذه الجهود تبادل المعدات والتكنولوجيا والخبرات لزيادة الكفاءة في مواجهة التحديات الأمنية.

٤. ينبغي دراسة العلاقة بين العولمة الثقافية والشراكات الأمنية بعناية أكبر. يمكن أن تسهم الفهم العميق لهذه العلاقة في تطوير استراتيجيات أمنية أكثر فعالية تأخذ في الاعتبار التحديات الناشئة من العولمة.

٥. ضرورة رفد لجنة ممثلي المجتمع المحلي بالكوادر الفنية وبالدراسات التفصيلية وتزويدهم بالاستشارات والمعلومات اللازمة التي تعينهم على اتخاذ القرارات الصائبة.

٦. ضرورة عقد ندوات ومؤتمرات يلتقي فيها المسئولين بالأجهزة الأمنيَة مع الرؤساء والعاملين بالمؤسسات الاجتماعية، وخاصة رجال الشريعة، والإعلام، والتعليم، وقادة الفكر في المجتمع، يتم

خلالها عرض أهم القضايا الأمنيَة التي تهم المجتمع لإثارة همم أفراد المجتمع ووعيهم وإرشادهم إلى المساهمة بالتعاون مع رجال الأمن.

٧. ضرورة التركيز المستمر على فهم وتفعيل مفهوم العولمة الثقافية في سياق الشراكات الإستراتيجية نظراً لأهميتها في بناء استراتيجيات فعّالة تتناسب مع التحديات الأمنية الحديثة.

٨. العمل على التوعية بمفهوم ودور الشراكة الإستراتيجية، والحاجة إليها من خلال عقد اللقاءات والدورات، والندوات وتوزيع النشرات المتخصصة حول دور الشراكة الإستراتيجية في تحقيق الأهداف الأمنية وخاصة الكليات الشرطية والأمنية وأفراد الأمن والقوات المسلحة.

٩. استخدام معايير تقييم وقياس الأداء لقياس جودة الخدمات الأمنية والقيمة المضافة الناتجة عن الشراكة من خلال الاستعانة بخبرات وتجارب الدول الأخرى إذا كان ذلك ممكناً، وخصوصاً في ظل الاتجاه المتزايد لقياس الأداء الحكومي والمؤسسي للأجهزة الحكومية وفقاً للمعايير والمقاييس الدولية.

١٠. تبادل الخبرات بين الدول العربية والأوربية في مجال الشراكات الإستراتجية، واستخدام التقنيات الحديثة والتكنولوجيا المتقدمة لتحقيق الأهداف الأمنية.

١١. أن يستحدث تخصص يعني بإدارة الشراكة وخاصة مع المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية.

١٢. استحداث مسمى وظيفي باسم ضباط إدارة العلاقة مع الشركاء ضمن المسميات الوظيفية في القيادة ويعتمد لكل من اجتاز الدورات الخاصة بذلك.

١٣. إعطاء ضباط إدارة العلاقة مع الشركاء صلاحيات محدودة لدعم التعاون مع الشركاء بما لا يتعارض مع القوانين واللوائح.

١٤. منح ضباط إدارة العلاقة مع الشركاء امتيازات إضافية (مثل شعار بشكل معين – حوافز مادية) خاصة وان هذا العمل خاصة ما يكون عمل إضافي بالإضافة إلى عملهم.

١٥. إجراء المزيد من الدراسات في المستقبل حول الموضوعات والقضايا التالية:

- دراسات حول الشراكة الإستراتيجية في قطاعات أمنية أخرى مثل الإحصاء الجنائي، والتحريات الجنائية، والأدلة الجنائية، والتقنيات الحديثة، وذلك لمعرفة معدلات الجريمة والبؤر الإجرامية وسلوك المجرمين لأنها تساعد بدرجة كبيرة في الاستقرار الأمني للبلاد.
- أثر استخدام الأقمار الصناعية والتقنية الحديثة في تحقيق الأهداف الأمنية.
- أثر تطبيق الشراكة الإستراتيجية على الأداء المؤسسي للأجهزة الأمنية.
- أثر تطبيق الشراكة الإستراتيجية على إدارة الأزمات والكوارث الأمنية.

٥,٨ خلاصه الدراسة

هدفت هذه الدّراسة إلى التعرّف على أثر إستراتيجيّة الشراكة الاستراتيجية في مواجهة التحدّيات الأمنيَة في ظل العولمة الثقافية، وكذلك التعرّف على أثر الشراكة المجتمعيّة والمعرفيّة والموارد في مواجهة التحدّيات الأمنيَة. كما تم التطرق لأدبيات الدّراسة والدراسات السابقة في الفصل الثاني وكذلك كافة الأطر النظريّة والأدبيات المتعلقة بالشراكة الإستراتيجيّة وكذلك التحدّيات الأمنيَة وسبل مواجهتها؛ إذ تم أيضاً عرض الدراسات السابقة ذات علاقة بموضوع هذه الدّراسة؛ إذ تبين أن هنالك مجموعة من المشكلات تهيمن على الشراكات والمتمثلة في مشكلات المتابعة وتنفيذ الخطط الإستراتيجيّة والتي تعد أهم التحدّيات الأمنيَة والتي تواجه الشراكة الإستراتيجيّة، حيث إن كثيراً من الخطط جيدة الصياغة ومتكاملة العناصر لا ينجح القائمون على الإدارات في تنفيذها لاعتبارات كثيرة أهمها ضعف الثقافة بأهميّة التخطيط الاستراتيجي، وقلة الخبرات والمؤهلات الاداريّة المتعلقة بأدوات الإدارة الإستراتيجيّة. تم

الإعتماد على المنهج الوصفي التحليل والمنهج الكمي، وقد تكوّن مجتمع الدّراسة من كافّة العاملين في مركز قيادة شرطة أبوظبي والأفرع التابعة لها، كما تم أخذ عينة عشوائية طبقية، إذ تم إزالة القيم المفقودة والقيم المتطرفة، وتأكد الباحث من أن البيانات موزعة طبيعياً، ولا توجد مشكلة ارتباط خطي متعدد. وتم إجراء التحليلات المتعلقة باختبار الفرضيات، وأظهرت النتائج ثبات وصدق أداة الدّراسة وتم إزالة العناصر ذات التشبع القليل ونتج عن ذلك أن قام الباحث باختبار فرضيات هذه الدّراسة باستخدام النموذج الهيكلي، وتبين من النتائج أن الشراكة بالموارد، الشراكة المجتمعيّة، الشراكة المعرفيّة، الشراكة الإستراتيجيّة وأبعادهم لهن اثر إيجابي مباشر على القدرة على مواجهة التحدّيات الأمنيَة. والذي يبين أنّ الزيادة في مستوى الشراكة الإستراتيجيّة سيؤدي إلى زيادة في الكفاءة في مواجهة التحدّيات الأمنيَة، وأنّ الزيادة في مستوى الشراكة المعرفيّة والمجتمعيّة والشراكة بالموارد لها أثر موجب على زيادة مستوى مواجهة التحدّيات الأمنيَة، كما أن الشراكة الإستراتيجيّة تؤثر بشكل إيجابي في القدرة على مواجهة التحدّيات الأمنيَة. وتبين وجود دور وسيط للعولمة بين الشراكة الاستراتيجية والمجتمعية والتحديات الأمنية، ويوجد لها تأثير بين الشراكة المعرفية والتحديات الأمنية. وبينت الدّراسة أنه ينبغي على مؤسسة قيادة شرطة أبوظبي والجهات ذات العلاقة تعزيز استخدام إستراتيجية الشراكة الاستراتيجية كأداة رئيسية في مواجهة التحديات الأمنية، وتعزيز هذه الشراكات مع المؤسسات الحكومية والخاصة. ومن خلال توصيات الدراسة، يمكن أن تساهم في تعزيز القدرة على مواجهة التحديات الأمنية في ظل العولمة الثقافية وتعزيز التعاون والشراكات بين مختلف الجهات المعنية بالأمن.